مسودة

البيان العربي

الصادر عن الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي للدورة (66) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة حول "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق تغير المناخ، والسياسات والبرامج البيئية والحد من مخاطر الكوارث"

برئاسة جمهورية السودان رئيسة الدورة (41) للجنة المرأة العربية بجامعة الدول العربية عقد اجتماع الوزيرات والوزراء وممثلي الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية المشاركات والمشاركين في الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة الـ 66 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة، وذلك يوم الاحد الموافق 30 يناير 2022، عبر المنصة الرقمية.

ويهدف الاجتماع إلى التنسيق والتوافق على الموقف الإقليمي العربي الموحد وتحديد أولويات المنطقة العربية تجاه القضايا التي سيتم طرحها خلال أعمال الدورة (66) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة حول "**تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق تغير المناخ والسياسات والبرامج البيئية والحد من مخاطر الكوارث**"،

وفي سياق التغير المناخي وازدياد متوسط الحرارة بما يعادل 1.5درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، حيث من المتوقع أن تزداد الحرارة بنسبة 5 درجة مئوية في بعض أجزاء العالم بحلول نهاية هذا العقد. وبينما تضاعف تقريبًا عدد الكوارث منذ الثمانينيات على المستوى العالمي، **فإن متوسط عدد الكوارث في المنطقة العربية قد تضاعف ثلاث مرات في الفترة نفسها.**

ونظراً لما تواجهه عدد من الدول في المنطقة العربية من مخاطر متزايدة بفعل التدهور البيئي والنشاط الزلزالي وتدهور النظم الإيكولوجية وعدم توافر المياه وضعف الوصول إليها، وتحدي الأمن الغذائي والآثار الناشئة جراء ظاهرة تغير المناخ مثل ارتفاع سطح البحر وشدة وحدة الموجات الحرارية التي تنعكس في الفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف والتصحر المطولة.

وإدراكاً بأنالكوارث الطبيعية باتت تحدث بشكل متكرر نتيجة هذه التغيرات الجيولوجية والمناخية المتزايدة عبر المنطقة العربية .ولما للكوارث من أثر مباشر على الأرواح والبنية التحتية وسُبل المعيشة وتحقيق التنميةالمستدامة ،

وفي إطار التفاوت في تحقيق المساواة بين الجنسين والآثار السلبية المترتبة على تغيير المناخ والكوارث الطبيعية والتي تشمل حرمان النساء والفتيات في بعض الدول العربية من الوصول الي الموارد الطبيعة والمياه النظيفة والغذاء الكافي ومصادر الطاقة والنقل وخدمات الصرف الصحي والإسكان وملكية الأراضي والانتفاع بها ، كما يؤدي التغيير المناخي إلى تدهور الأمن والسلامة الجسدية والنفسية والجنسية للمرأة والفتاة وزيادة أعباء العمل والرعاية غير مدفوعة الاجر وتهميش النساء من اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناخ والبيئة والكوارث الطبيعية.

وإذ نلاحظ أيضاً أن أنشطة النساء والفتيات الاقتصادية والاجتماعية تساهم في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري أقل من مساهمة الرجال في بعض المجتمعات، ونثمن أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية المعيشية في الزراعة والتصنيع الزراعي وغير الزراعي وأعمال الخدمات؛ بالإضافة إلى أدوارهن "كمستجيبات في الصفوف الأمامية" أثناء الأزمات بما فيها تغير المناخ والكوارث والأوبئة.

وإذ نأخذ بعين الاعتبار استمرار الصراعات أو النزاعات المسلحة في بعض من الدول العربية، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، مما يؤدي إلى زيادة أعداد النازحين واللاجئين في بعض دول المنطقة، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يتأثر أمنهم البشري بشكل تدريجي بفعل آثار تغير المناخ وجائحة كوفيد-19. وإذ ندين استخدام الأسلحة المحرمة دولياً والتي أدت إلى تدمير التربة والمياه الجوفية بفلسطين، وانعكست بشكل خطير على صحة النساء.

وإذ نؤكد على ما جاء في"إعلان الرباط"[1] حول تعزيز المشاركة الفعالة للنساء والشباب في قيادة إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث، من خلال اعتمادمقاربة التوازن والمساواة بين الجنسين التي تراعي احتياجات النساء وكبار السن والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز العمل التطوعي من خلال تعزيز وتطوير مهارات أطر تطوعية قادرة على العمل خلال حدوث الكارثة لمساعدةالمتضررات والمتضررين.

وإذ نثني على جهود جامعة الدول العربية المتمثلة في لجنة المرأة العربية لمراجعتها "إعلان القاهرة للمرأة: أجندة التنمية للمرأة في المنطقة العربية 2030" المعتمد في 2017 لدمج منظور تكافؤ الفرص و التوازن

[1] صادر عن المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث، الذي احتضنته الرباط من 08 إلى 11 نوفمبر 2021.

والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التحديات البيئية والمتعلقة بالمناخ والقدرة على مواجهة الكوارث، من خلال تطوير مؤشرات وطنية وإقليمية تربط بين هذا المنظور والتغيرات المناخية والأمن المائي والغذائي والنظم البيئية بما يتماشى مع كافة جوانب وأهداف المنظومة الإنمائية الجديدة.

وإذ نثمن عقد المملكة العربية السعودية قمة " مبادرة الشرق الأوسط الأخضر" في 25 أكتوبر 2021 بالرياض، لرسم خريطة طريق للمحافظة على البيئة ومواجهة تحديات التغير المناخي.[2]

وإذ نثمن اختيار جمهورية مصر العربية رسمياً لاستضافة مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP 27 لعام 2022 ، **وكذلك نثنى** على اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة COP28 لعام 2023 ونتطلع إلى نتائجهما.

وإذ نستذكر التوصيات الصادرة عن اجتماع لجنة المرأة العربية في دورتها (41) ذات الصلة والمنعقدة في يناير 2022 برئاسة جمهورية السودان.

وإذ نشير إلى اتفاقيات ريو الثلاث، وإعلان باريس 2015، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2015، و إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ للتنمية المستدامة لعام 2016[3]، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات لعام 1979، وإعلان ومنهاج عمل بيجين 1995، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والأمن والسلم لعام 2000 ، وأهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لعام 2018 .

وإذ نشير إلى الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030[4] وخطة العمل ذات الأولوية 2021-2024 بصفتها استراتيجية متعددة القطاعات تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ نعرب عن قلقنا ورفضنا لاستمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الجائرة ضد المرأة في فلسطين المحتلة، والتي تزيد من سوء أوضاع المرأة الفلسطينية، ولا سيما في ظل تغير المناخ وانتشار جائحة كوفيد-19. ونحث المجتمع الدولي على الالتزام بالقرارات الأممية ونصرة الشعب الفلسطيني بتحقيق دولته.

---

[2] الرابط الإليكتروني لمبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" : Saudi Green Initiative

[3] صدر "إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ للتنمية المستدامة" في ختام أعمال الدورة (22) لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP22 .

[4] تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (ق. ق 733 د.ع 29 –ج 3 – 2018/04/15) في الظهران بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 15 نيسان/ابريل 2018.

وإذ نؤكد على ضرورة إيلاء الاهتمام الكافي لاحتياجات النساء عند تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والكوارث عالمياً.

وفي إطار تحديد موقف عربي موحد في المحافل الدولية، والاتفاق على المستوى الإقليمي على ورقة الاستنتاجات النهائية للدورة الحالية للجنة وضع المرأة (66)، وفي ضوء التهديد التنموي المضاعف المترتب على تأثر المنطقة العربية بتغير المناخ، لقد اتفقنا على أهمية العمل لتخفيف الآثار السلبية على النساء والفتيات المترتبة على تغير المناخ والكوارث من صنع الإنسان والطبيعة مع مراعاة خصوصية خطط وتوجهات كل دولة، من خلال المجالات التالية:

أولاً: تعزيز قدرة المرأة الاقتصادية على الاستجابة لتغير المناخ (المرونة الاقتصادية)،

1- تعزيز التعاون الإقليمي من خلال النظر في إمكانية تبني جامعة الدول العربية لمبادرة إقليمية مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول تمكين مشاركة المرأة في الاقتصادات الخضراء والزرقاء[5] والزراعة المقاومة لتغير المناخ بما فيه التعاون "شبكة خديجة للتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية"[6]

2- دعم وتطوير استراتيجيات وأطر عمل وطنية متكاملة وتشاركية بين الوزارات والقطاعات والآليات الوطنية ذات الصلة (وزارات البيئة، والزراعة، والصناعة، والعمل، وشؤون المرأة، والتخطيط/ التمويل) تتناول الأولويات الاقتصادية للمرأة في مجال تغير المناخ والكوارث. إشراك النساء عند اتخاذ إجراءات التصدي لتغير المناخ وفي صياغة سياسات مراعية لاحتياجات المرأة تعزز خلق فرص العمل اللائق للمرأة في قطاع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق: قطاعات الطاقة، والنقل، والصرف الصحي، والمياه، وأعمال الرعاية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء محدودي الدخل وذوات الإعاقة والنازحات جراء الكوارث والنساء في المناطق الريفية والنائية في عدد من الدول العربية.

3- تعزيز وتثبيت حق المرأة في التشريعات والقوانين للحصول على الموارد وامتلاكها والتحكم فيها والوصول إلى الأصول المادية وغير المادية مثل الحق في الوصول إلى سبل التمويل، ووسائل التكنولوجيا الخضراء، وللأسواق، والمعلومات، وخدمات التدريب والإرشاد، والتعلم الرقمي، في

---

[5] المقصود بـ الاقتصاد الأخضر" الاقتصاد الذي يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية" وفقاً لتعريف الأمم المتحدة للبيئة، المقصود بـ "الاقتصاد الأزرق" هو الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل المعيشة والوظائف، مع الحفاظ على النظام البيئي للمحيطات، وفقاً لتعريف البنك الدولي.

[6] "شبكة خديجة للتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية" هي أول شبكة إقليمية للتمكين الاقتصادي في المنطقة العربية قامت الأمانة العامة بإطلاقها عام 2015، ويتم العمل على تطوير استراتيجية إقليمية للشبكة.

المناطق الريفية والحضرية. ورفع العراقيل حول الملكية والتصرف فيها، وإدماج بعد المساواة بين الجنسين في التشريعات الخاصة بالبيئة.

4- الطلب من الأمم المتحدة إصدار قرار أممي يتعلق بحماية النساء أثناء الكوارث والأزمات والرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في ظل التغير المناخي خاصة النساء في المجتمعات الهشة.

ثانياً: ضمان الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات والأمن الغذائي خلال تغير المناخ والكوارث:

1- اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل للنساء الحصول على السكن الملائم ومياه الشرب ومرافق الصرف الصحي والغذاء الكافي لاسيما في حالات الندرة وحالات الكوارث وتغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء محدودات الدخل واللاتي يعشن في المناطق النائية والمناطق الريفية واللاجئات والمهاجرات والنازحات (نتيجة تغير المناخ)، مع مراعاة خصوصية كل دولة من الدول الأعضاء.

2- العمل على تخصيص ميزانيات توفر السكن الملائم والمقاوم للكوارث لجميع النساء للحد من ظاهرة التشرد بين النساء في بعض الدول العربية الناتجة عن الكوارث وضمان أن تولي برامج السكن الاجتماعي الأولوية لفئات النساء المعوزات بدون دخل وذوات الإعاقة والنازحات واللاجئات والمهاجرات (نتيجة تغير المناخ) .

3- دعم مشاركة المرأة في الحفاظ على البيئة والحد من التغيرات المناخية من خلال مشاركتها في اتخاذ القرار في كافة القطاعات لتعزيز وبناء القدرات وتنظيم الأنشطة التوعوية لأجل سلوك بيئي سليم خاصة في المناطق الريفية.

ثالثاً: تحقيق السلم والأمن في ظل تغير المناخ:

1- إدماج عامل تغير المناخ في خطط العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 بما يراعي خصوصية كل دولة في المنطقة العربية، من أجل تسريع وتسهيل الاستجابة للكوارث الطبيعية والأوبئة ومنها جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والآثار المترتبة عن الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وإشراك النساء في إعداد تلك الخطط.

2- الأخذ في الاعتبار إدماج آليات تحقيق تكافؤ الفرص والتوازن والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل عام وإدماج احتياجات المرأة بشكل خاص وفقاً لأهداف التنمية المستدامة في حل النزاعات وعمليات التفاوض والوساطة المتعلقة بالأراضي والموارد المائية لتحقيق سلام مستدام،

3- بناء القدرات داخل الحكومات لمعالجة الأبعاد المتعلقة بالتوازن والمساواة بين الجنسين للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ كجزء من برامج بناء السلم في الدول العربية المتأثرة بالصراعات.

رابعاً: حماية النساء والفتيات من كافة أشكال العنف في سياق تغير المناخ والكوارث:

1- متابعة وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات الوطنية لسد الثغرات والفجوات اللازمة للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات في جميع المجالات بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الدول العربية مع مراعاة خصوصية كل دولة.

2- استمرار اتخاذ التدابير اللازمة لحماية النساء والفتيات من ظاهرة العنف والذي يتفاقم نتيجة تفشي الأوبئة وأثناء الكوارث في عدد من الدول العربية والتي تتضمن توفير آليات فعالة للرصد والمساءلة وضمان توافر الموارد المالية اللازمة للتنفيذ

.3- التأكيد على أهمية الاستعانة بالاستراتيجية وخطة العمل العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف في وضع اللجوء والنزوح وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات" عند تطوير خطط عمل وطنية وسياسات في هذا الشأن في الدول التي تعاني من الصراعات وعدم الاستقرار.

خامساً: دعم البحوث والدراسات وتوفير البيانات المتعلقة بتغير المناخ وتمكين المرأة:

1- تكثيف الاهتمام بإجراء البحوث والدراسات لتحقيق فهم أفضل للترابط بين التغيرات المناخية وتأثيرها على تمكين وتقدم المرأة في المنطقة العربية في جميع المجالات.

2- التأكيد على أهمية تطوير الآليات الوطنية لقياس وجمع البيانات من مصادرها الرسمية والموثوقة وتحليلها مصنفة بحسب الجنس (ذكور/ إناث) والفئات العمرية، ونشرها لرصد وتحليل الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، والكوارث، على النساء والفتيات.